



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



قرار واشنطن وقف عملياتها الجوية والبحرية في اليمن



(دراسة تحليلية)

يوسف كامل خطاب

باحث اول

مركز الخليج للأبحاث



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

25
Gulf Research Center
Knowledge for All



تناقش هذه الدراسة الموقف الأمريكي من الغارات الجوية ضد الحوثيين في اليمن، مع التركيز على التراجع النسبي في وتيرة هذه الغارات منذ مارس ٢٠٢٤م، وتوقيته المتزامن مع أنباء عن اتصالات أمريكية مباشرة مع الجماعة الحوثية. تستند الورقة إلى رصد دقيق للتطورات الميدانية، والتصريحات الرسمية، والتحليلات السياسية، وتتناول جدلية العلاقة بين وقف التصعيد العسكري من جهة، والرهانات السياسية والاستراتيجية من جهة أخرى

تبيّن الدراسة أن هذا الموقف لا يعكس اعتبارات تكتيكية تتعلق بالجدوى الميدانية فقط، بل يعكس أيضًا تحولًا دبلوماسيًا أكثر عمقًا، تسعى من خلاله الإدارة الأمريكية إلى احتواء التوتر في البحر الأحمر، وتجنب الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة مع إيران أو وكلائها، في وقت تخوض فيه واشنطن معارك سياسية داخلية وتوازنات إقليمية دقيقة

وتخلص الدراسة إلى أن أي انخراط أمريكي جاد مع الحوثيين يجب أن يكون جزءًا من استراتيجية شاملة، تدمج بين المسار الأمني والسياسي، وتراعي مصالح القوى المحلية والإقليمية، لا أن يُبنى على تفاهات جزئية خلف الكواليس. كما توصي الدراسة بتحويل هذه المحادثات إلى مسار رسمي وشفاف، يربط بين خفض التصعيد، والانخراط في عملية سلام، لا تقتصر على هدنة مؤقتة، بل تُعالج جذور النزاع وأبعاده الاستراتيجية

في الوقت نفسه، تشير الدراسة إلى أن التعامل الأمريكي مع الحوثيين لا يزال محاطًا بالتردد والغموض، ويثير تساؤلات بشأن الانعكاسات المحتملة على شركاء واشنطن في الخليج، وعلى بنية الحل السياسي في اليمن. فبينما تسعى الولايات المتحدة لخفض التصعيد، فإن الجماعة الحوثية تواصل استخدام الهجمات البحرية كوسيلة للضغط السياسي، دون أن تظهر تحولًا جوهريًا في سلوكها أو خطابها



عن مواصلة أعمالهم؛ إلى أن فاجأ الرئيس (ترامب) العالم في ٦ مايو ٢٠٢٥م، بأنه قرر وقف الغارات الجوية الأمريكية على الحوثيين، مبرراً قراره بأن الحوثيين قد "استسلموا"، وأنهم لن يستهدفوا السفن والبوارج الأمريكية في البحر الأحمر؟!

ترصد هذه الدراسة الموقف الأمريكي من الحوثيين منذ ظهورهم على مسرح الأحداث باليمن، مروراً بأبعاد هذا الموقف وتطوره مع بدء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وصولاً إلى إعلان وقف الغارات الجوية الأمريكية ضدهم، وأسباب ذلك، والنتائج المتوقعة لهذا الإعلان على الداخل اليمني والمحيط الإقليمي والدولي



موقف الأمريكيين من الحوثيين عند ظهورهم:

منذ ظهورهم على مسرح الأحداث في اليمن أوائل الألفية الجديدة، بادر الحوثيون إلى إعلان عداثهم للأمريكيين، وذلك عبر صيحتهم الشهيرة – المأخوذة عن الثورة الخمينية في إيران – : (الله أكبر .. الموت لأمريكا .. الموت لإسرائيل .. اللعنة

في ١٤ نوفمبر ٢٠٢٣م، هدد قائد حركة أنصار الله (الحوثيين) عبد الملك الحوثي باستهداف السفن الإسرائيلية في البحر الأحمر، وقال: «سنظفر بسفن العدو الإسرائيلي في البحر الأحمر، وسننكل بهم، وفي أي مستوى تناله أيدينا لن نتردد في استهدافه». وكان المبرر لهذا التهديد هو الرد على (حرب الإبادة) المتعمدة التي شنتها إسرائيل على سكان قطاع غزة، انتقاماً لما قامت به جماعة (حماس)، في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، من اجتياح للمستوطنات الإسرائيلية الواقعة في غلاف غزة، وقتل وأسر أعداد كبيرة من المستوطنين الإسرائيليين^١

وعندما بدأ الحوثيون في تنفيذ تهديدتهم ضد السفن العابرة للبحر الأحمر، بدءاً بالسفن الإسرائيلية، ثم السفن الأمريكية والبريطانية فيما بعد؛ بادرت الإدارة الأمريكية السابقة بقيادة الرئيس (جو بايدن) بالدعوة إلى تكوين تحالف دولي لحماية السفن التجارية من استهداف الحوثيين لها، عرف بتحالف (حارس الازدهار)؛ الذي لم يردع الحوثيين عن مواصلة استهداف السفن العابرة وخصوصاً التابعة منها للتحالف المعلن، بل بدا وكأنه جاء لحماية الأمن القومي الإسرائيلي؛ وهو ما جعل دول الاتحاد الأوروبي تسعى إلى تكوين تحالف مواز لحماية سفنها من الاستهداف الحوثي، أطلقت عليه (أسبيدس)، و(تعني الدرع باليونانية)^٢

ومع مواصلة الحوثيين لاستهداف السفن التجارية، فضلاً عن استهداف إسرائيل بالصواريخ الباليستية، قامت الولايات المتحدة وإسرائيل – بتوجيه غارات جوية مكثفة (منفردة ومشاركة) على الكثير من الأهداف اليمنية، في محاولة منها لثني الحوثيين



موقف الرئيس (باراك أوباما) ونتائج:

حين تسلم الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) ونائبه (جو بايدن) رئاسة الولايات المتحدة، عام ٢٠٠٨م، ازداد التقارب الإيراني – الأمريكي، بفعل إعجاب الرئيس (أوباما) الشديد بالحضارة والثقافة الفارسية، وفقًا لما كان يُنقل عنه. وخلال عهده الثانية أبرم (أوباما)، عام ٢٠١٤م، اتفاقية مؤقتة مدتها ستة أشهر بين طهران والخمسة الكبار + ألمانيا، تتعلق بالبرنامج النووي الإيراني؛ وهو العام نفسه الذي سقطت فيه العاصمة صنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، وسيطرت حركة مسلحة صغيرة على كامل مؤسسات الدولة، بما فيها المؤسسة العسكرية، وفرضت واقعًا مغايرًا على الأرض، وأعادت تشكيل الخريطة السياسية كما تهوى وبقوة السلاح. وفي العام ٢٠١٥م، وقّعت (اتفاقية العمل المشترك الدائمة)، وبناءً عليها تم رفع العقوبات عن إيران وتسليمها مئات المليارات من الدولارات من أموالها المجمدة؛ ما هيأ لها تقديم الدعم المالي الوفير لأذرعها في المنطقة، ومنها جماعة الحوثيين في اليمن^٥.

”

طُرِحَ مفهوم «الفوضى الخلاقة»، كأداة لإحداث تحولات جوهرية في المنطقة. وقد فُهم هذا التوجه آنذاك على أنه محاولة لإعادة تشكيل التوازنات داخل الإقليم من خلال بروز فواعل جديدة، وانهيار أو تفكك بعض الهياكل السياسية التقليدية، ثم إعادة رسمها على نحو جديد، تمهيدًا لما أطلق عليه (الشرق الأوسط الجديد)

“

على اليهود ... النصر للإسلام؛ حيث كان التنظيم يستخدمها بصورة علنية في المظاهرات، التي كان ينظمها قائده السابق (حسين الحوثي) في معظم المساجد عقب صلوات الجمعة، لإظهار ثقله الديني والسياسي – عبر تحريض الشباب التابعين لتنظيمه، والذين تتراوح أعمارهم بين (١٥ – ٢٥) عامًا، وترديد شعاراتهم ضد إسرائيل وأمريكا. وقد اشتهرت منها مظاهراته أمام السفارة الأمريكية إبان الحرب على العراق في ٢٠٠٣م، التي سقط فيها قتلى من التنظيم على أيدي قوات الأمن للمرة الأولى

الرئيس (بوش) يمهد الطريق للحوثيين

رغم الخطاب العدائي المعلن من قبل الحوثيين تجاه الولايات المتحدة منذ بدايات ظهورهم، فإن الإدارات الأمريكية المتعاقبة لم تتخذ إزاءهم مواقف حازمة، بل بدا أن تحركاتهم لم تُقابل بردود فعل قوية، ما ساعد على توسع نفوذهم في بعض مناطق اليمن. ويأتي ذلك ضمن سياق أوسع للسياسات الأمريكية في المنطقة، خاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق في عهد الرئيس الأسبق (جورج دبليو بوش)، حين طُرِحَ مفهوم «الفوضى الخلاقة»^٦، كأداة لإحداث تحولات جوهرية في المنطقة. وقد فُهم هذا التوجه آنذاك على أنه محاولة لإعادة تشكيل التوازنات داخل الإقليم من خلال بروز فواعل جديدة، وانهيار أو تفكك بعض الهياكل السياسية التقليدية، ثم إعادة رسمها على نحو جديد، تمهيدًا لما أطلق عليه (الشرق الأوسط الجديد) – في توزيع أوزان القوى في داخله – عن (الشرق الأوسط القديم)، الذي رسمه الأوروبيون على مدى الحقبة الاستعمارية التي لم تكن أمريكا حاضرة فيها، ولا شاهدة عليها



تجاهل الرئيس (ترامب) لتجاوزات الحوثيين

عالمياً، إلا في ١٠ يناير ٢٠٢١م، أي قبيل أن يخادر الرئيس (ترامب) البيت الأبيض بعد انتهاء عهده الأولى بأيام معدودة. على أن يتم البدء في تنفيذ القرار في ١٩ يناير ٢٠٢١م

وفي أعقاب الإعلان الأولي عن القرار الأميركي، تكررت دعوات إلغاء هذا التصنيف من قبل مسؤولين في الأمم المتحدة ومنظمات إنسانية مستقلة – مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، و١٩ منظمة من منظمات الإغاثة الإنسانية الدولية غير الحكومية العاملة في اليمن – خشية الأثر الإنساني السلبي للتصنيف على اليمنيين، وبخاصة في وقت يتزايد فيه خطر المجاعة.

وقد أكد ذلك المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد (ديفيد بيزلي)، حيث قال – في إحاطة إلى مجلس الأمن – : “إن هذا التصنيف سوف يكون حكماً بالإعدام على مئات الآلاف إن لم يكن الملايين”. وحذر من أن الملايين سيعانون من الجوع الشديد إذا توقفت عملية المعونة أو تدفق السلع التجارية نتيجة لهذا التصنيف^٨.

وتأثراً بهذه الدعوات أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية في عهدة الرئيس ترامب الأولى، يوم ١٩ يناير ٢٠٢١م، عن استثناء الجانب الإنساني والإغاثي من العقوبات على الحوثيين، وبالتالي إعفاء المنظمات الإغاثية، ومنها الأمم المتحدة والصليب الأحمر، من قرار التصنيف، وذلك بهدف السماح لها بدعم المشروعات الإنسانية في اليمن.

مع تولي الرئيس (رونالد ترامب) مهامه الرئاسية في عهده الأولى، لم يغير السياسة الأمريكية تجاه الحوثيين؛ ولم يتخذ تجاههم موقفاً حازماً، على الرغم مما قاموا به – على مدى السنوات الماضية – من أعمال عدائية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، والتي منها – على سبيل المثال – اختطافهم عدة مرات لمواطنين أمريكيين في اليمن، أو أمريكيين من أصل يمني، واقتحامهم للسفارة الأمريكية في صنعاء^٩ – فضلاً عن علاقاتهم الوطيدة بإيران – التي كانت الولايات المتحدة تفرض العقوبات على من يتعامل معها – حيث اعترضت البحرية الأمريكية نفسها شحنات أسلحة إيرانية في طريقها إلى الحوثيين في صنعاء أكثر من مرة؛ ومع ذلك لم تفرض عليهم الإدارات الأمريكية عقوبات كالتي فرضتها على إيران كدولة، أو على اعتبرتهم من مهربي الأسلحة الإيرانيين

كذلك لم تشن الولايات المتحدة أي ضربات جوية تستهدف قيادات حوثية أو مراكز تدريب لها، رغم استهدافها لمليشيات موالية لإيران في سوريا والعراق بعدة ضربات، حيث استهدفت، في ٣ يناير ٢٠٢٠م، أحد أهم قادة الحرس الثوري (قاسم سليماني)، وقتل معه تسعة آخرون، أبرزهم أحد قادة الحشد الشعبي العراقي (أبو مهدي المهندس)؛ وزعمت أنها نفذت ضربة جوية ضد القيادي في الحرس الثوري باليمن (عبد الرضا شهلاني)، لكنها لم تنفذ أي ضربة على مرافقيه أو المسؤولين الحوثيين التابعين له^{١٠}.

كما أن وزارة الخارجية الأمريكية لم تعلن عن تصنف الحوثيين منظمة إرهابية أجنبية وكياناً إرهابياً



وباستثناء أولى العقوبات الأمريكية بحق جماعة الحوثي، التي صدرت في ٨ نوفمبر ٢٠١٤م، وشملت كل من القياديين الحوثيين عبدالخالق الحوثي، وأبو علي الحاكم إضافة إلى الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح لاتهامهم بتهديد السلام والاستقرار في اليمن؛ لم تفرض الإدارة الأمريكية عقوبات على القيادات العسكرية الحوثية إلا في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠م، حيث فرضت وزارة الخزانة الأمريكية، عقوبات على خمسة من القيادات الأمنية التابعة لجماعة الحوثي لارتكابهم انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ومشاركتهم في الممارسات السائدة المتمثلة في الاحتجاز التعسفي والتعذيب لمواطنين يمينيين صحفيين وسياسيين^١



مع تولي الرئيس السابق (بايدن) تراجعت الإدارة الجديدة عن قرار التصنيف؛ حيث نقلت وكالة (رويترز)، يوم ٢٢ يناير ٢٠٢١م، عن متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، أن واشنطن بدأت في مراجعة تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية، وأنها تعمل بأسرع ما يمكن لإنهاء العملية. وتعهد وزير الخارجية (أنتوني بلينكن)، بإعادة النظر في قرار تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية، وذلك لضمان عدم إعاقة وصول المساعدات الإنسانية. وأعاد (بلينكن)، في أول مؤتمر صحفي له بوزارة الخارجية، يوم ٢٧ يناير ٢٠٢١م، التأكيد على أنه من بين عدد من المراجعات لما فعلته إدارة (ترامب)، فإنه "يركز بشكل خاص على مسألة العقوبات على الحوثيين".

وفي ١٦ فبراير ٢٠٢١م، تم رفع الحوثيين من قائمة الإرهاب؛ وقد اعتبر البعض أن القرار كان بمثابة استقطاب من الرئيس الأمريكي لإيران تمهيداً لعقد صفقة كبرى جديدة معها ترتبط بملفها النووي وملفات إقليمية أخرى. فقد صرح المدير التنفيذي لمركز تحليلات دول الخليج بواشنطن (جورجيو كافيارو) - في حديث مع الجزيرة نت - بأن "رفع تصنيف الحوثي من قائمة الإرهاب يأتي ضمن مساعي إدارة بايدن إلى إعادة واشنطن إلى الاتفاق النووي، مع رغبتها في حل حرب اليمن دبلوماسياً"^٩



بعد الحرب على غزة

عندما بدأت حرب الإبادة التي شنها الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة، أعلن الحوثيون عن تضامنهم مع سكان القطاع، وتجسد تضامنهم في أمرين: الأول: توجيه صواريخ ومسيرات إلى إسرائيل، وبدأ هذا الأمر في ٣١ أكتوبر ٢٠٢٣م، حيث أعلن المتحدث باسم ميليشيات الحوثيين (يحيى سريع)، في بيان - بثته قناة (المسيرة) - أن جماعته أطلقت «دفعه كبيرة من الصواريخ الباليستية والمجنحة وعدداً كبيراً من الطائرات المسيرة على أهداف مختلفة للعدو في الأراضي المحتلة»؛ وأكد المتحدث أن هذه العملية - التي تبنتها جماعته - هي الثالثة؛ وأنها «جاءت نصره للفلسطينيين»، مع تهديده بأن الجماعة مستمرة في تنفيذ المزيد مما وصفه بـ«الضربات النوعية بالصواريخ والطائرات المسيرة»^١.

والثاني: استهداف سفن الشحن التابعة لإسرائيل المارة عبر البحر الأحمر، حيث أعلن زعيم جماعة أنصار الله عبد الملك الحوثي، في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٣م، أن «عيون الجماعة مفتوحة لرصد أي سفن تعود ملكيتها أو تُشغلها شركات إسرائيلية»، رداً على الحرب في غزة. وقد بدأ الحوثيون ذلك في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٣م؛ حيث هاجموا عدة سفن بالقرب من باب المندب، وصادروا سفينة (جالاكسي ليدر) اليابانية، المملوكة جزئياً للملياردير الإسرائيلي (أبراهام أونغار)، وظل طاقم السفينة المكون من ٢٥ شخصاً محتجزاً في اليمن لمدة عام وشهرين، إلى أن تم الإفراج عنه في ٢٢ يناير ٢٠٢٥م^٢. كما منعت الجماعة أيضاً سفينتين قالت إنهما إسرائيليتان من المرور وهما (نمبر ناين)، و(يونتي إكسبلور).

وفي التاسع من ديسمبر ٢٠٢٤م، أعلنت جماعة الحوثي عن تصعيد جديد، تمثل في منع مرور كافة السفن المتجهة إلى إسرائيل، إذا لم يتم إدخال الغذاء والدواء الذي يحتاجه قطاع غزة، مهددة تلك السفن ستصبح «هدفاً مشروعاً لهم»، بحسب بيان للحوثيين. وصرح نائب رئيس الهيئة الإعلامية لجماعة أنصار الله الحوثي، (نصر الدين عامر) - خلال حديث سابق لبي بي سي - أن هذا التصعيد جاء بمثابة «خطوة شرعية ضمن عملية عسكرية معلنة ومشروعة، من أجل تشكيل ضغط سياسي واستراتيجي وعسكري على إسرائيل لوقف الحرب ورفع الحصار». ولم يتراجع الحوثيون عن تصعيدهم، وتوعدهم إسرائيل - في عدة تصريحات رسمية - بالرد على عدوانهم على أهل غزة بقوة^٣.

رد الفعل الأمريكي على استهداف السفن

نددت الولايات المتحدة ودول غربية عدة، بالتصعيد الحوثي، ووصفت تلك الأفعال بالقرصنة، وبأنها تشكل تهديداً لأمن الملاحة في تلك المنطقة، فيما اعتبرت إسرائيل أفعال الجماعة بمثابة تهديد لأمن الملاحة على المستوى العالمي، وتوعدت بالرد عليها بقوة في عدة تصريحات رسمية

ورفض نائب رئيس الهيئة الإعلامية لجماعة أنصار الله الحوثي، (نصر الدين عامر) - خلال حديث لبي بي سي - وصف عمليات جماعة الحوثي بـ«القرصنة أو الإرهاب»، موضحاً إن هذا التصعيد جاء بمثابة «خطوة شرعية ضمن عملية عسكرية معلنة ومشروعة، من أجل تشكيل ضغط سياسي واستراتيجي وعسكري على إسرائيل لوقف الحرب ورفع الحصار». وأضاف عامر: «نحن نقوم بواجبنا من منظور أخلاقي وقيمي، ونحن جزء من حلقة تدافع عن الشعب الفلسطيني، ولنا



الحق في مساندته؛ مؤكداً أن «الوقوف مع فلسطين هو نقطة تحظى بالتوافق والالتفاف الشعبي في اليمن»^{١٤}



أكد المتحدث باسم جماعة أنصار الله الحوثية في اليمن (محمد عبد السلام) عبر منصة إكس، أن تشكيل التحالف يأتي لـ«حماية إسرائيل وعسكرة البحر دون مسوّغ»، مضيفاً أن «من يسعى لتوسيع الصراع عليه تحمل عواقب أفعاله»



(حارس الازدهار) وفشله في حماية الملاحة

ومع تكرار عمليات الحوثيين ضد السفن في البحر الأحمر، أعلن وزير الدفاع الأمريكي (لويد أوستن)، في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣، خلال جولة له بالمنطقة، عن تشكيل تحالف دولي تحت مسمى: (المبادرة الأمنية متعددة الجنسيات)، بهدف تأمين الملاحة في البحر الأحمر، وحماية السفن التجارية التي تعبره من الهجمات الحوثية على وجه الخصوص. وأطلق على المبادرة: (حارس الازدهار)، وكانت تضم عند الإعلان عنها عشر دول، بينها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والبحرين؛ وتعمل تحت مظلة (القوات البحرية المشتركة) متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية

و(القوة ١٥٣) التابعة لها، والتي تعمل في مجال النشاطات غير المشروعة والقرصنة وتجارة المخدرات وتأمين حرية الملاحة في البحر الأحمر^{١٥}

وجاء في بيان (أوستن)، أن «البلدان التي تسعى إلى ترسيخ المبدأ الأساسي لحرية الملاحة، يجب عليها أن تتكاتف لمواجهة التحدي الذي تشكله هذه الجهة». وفور الإعلان الأمريكي، أكد المتحدث باسم جماعة أنصار الله الحوثية في اليمن (محمد عبد السلام) عبر منصة إكس، أن تشكيل التحالف يأتي لـ«حماية إسرائيل وعسكرة البحر دون مسوّغ»، مضيفاً أن «من يسعى لتوسيع الصراع عليه تحمل عواقب أفعاله»

وأشار (عبد السلام) إلى أن «التحالف المشكل هو لحماية إسرائيل ولن يوقف اليمن عن مواصلة عملياته المشروعة دعماً لغزة»، موضحاً أنه «وكما سمحت أمريكا لنفسها أن تساند إسرائيل بتحالف وبدون تحالف، فإن شعوب المنطقة تملك كامل المشروعية لمساندة الشعب الفلسطيني»^{١٦}.

وهدد الحوثيون بمهاجمة سفن الدول المشاركة فيه واستهداف ملاحتها ومصالحها بالصواريخ والطيران والعمليات العسكرية، وضرب القطع البحرية الأميركية في المنطقة، واستهداف المنشآت النفطية في السعودية والإمارات في حال انضمامهما للتحالف. وكشف الحوثيون عن قدراتهم الصاروخية، وأكدوا أنهم مستعدون للتصدي للتحالف، الذي يشكل برأيهم جزءاً من العدوان على الفلسطينيين وقطاع غزة، وأعلنوا أن إيقاف هجماتهم مرهون بتوقف العدوان الإسرائيلي على غزة وفك الحصار عن القطاع^{١٧}.



شن الهجمات الأمريكية – البريطانية على الحوثيين

في ١٢ يناير ٢٠٢٤م، وبعد يوم واحد من صدور القرار رقم ٢٧٢٢ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي يدين هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا – بدعم من استراليا وكندا وهولندا – سلسلة من الغارات الجوية المتتالية بصواريخ كروز على مناطق سيطرة الحوثيين في اليمن، بهدف تدمير قدرات قوات الحركة في استهداف السفن. وردًا على تلك الهجمات أعلن الحوثيون بدء استهداف السفن الأمريكية والبريطانية في البحر الأحمر وخليج عدن وباب المندب وبحر العرب؛ وعلى مدى العام الأخير من حكم الرئيس السابق (بايدن)، ظل الحوثيون يتبادلون الهجمات على السفن والبوارج الأمريكية؛ حتى توقفت تلك المرحلة في^{١٧} يناير ٢٠٢٥م.

الموقف الأمريكي في عهدة الرئيس (ترامب) الثانية

بعد دخول البيت الأبيض لبدء عهده الثانية في رئاسة الولايات المتحدة، سعى الرئيس (ترامب) إلى تفكيك التنظيم الحوثي والقضاء عليه نهائيًا، تنفيذًا لما كان يتوعد به خلال حملته الانتخابية؛ وبحلول أوائل مارس ٢٠٢٥م، وافق الرئيس ترامب على خطة طرحها الجنرال (مايكل كوريل)، قائد القيادة المركزية، وكانت تقوم على حملة تمتد من ثمانية إلى عشرة أشهر يتم فيها استهداف أنظمة الدفاع الجوي للحوثيين عبر الطائرات الحربية التابعة لسلاح الجو والبحرية الأمريكية

إطلاق العمليات العسكرية ضد الحوثيين

وفي ١٥ مارس ٢٠٢٥م، أعلن الرئيس (ترامب) تهديدًا غير مسبوق لجماعة الحوثي، على خلفية تهديدها باستئناف هجماتها على سفن إسرائيل في البحرين الأحمر والعربي بدعوى «دعم فلسطين والمقاومة في غزة». متوعدًا بما سماه «جحيم لم تشهدوه». وتضمن التهديد قوله: «وجهت بضرب أهداف للحوثيين في اليمن.. لن نتسامح مع عرقلة الحوثيين للملاحة. سنستخدم القوة القاتلة حتى نحقق هدفنا ضد الحوثيين». مضيًا: «وجهت بإطلاق عملية عسكرية حاسمة وقوية ضد الحوثيين.. الحوثيون استهدفوا قواتنا وحلفائنا في المنطقة». وتابع: «أقول للحوثيين حان وقتكم.. عليكم وقف هجماتكم اعتبارًا من اليوم.. إن لم تتوقف هجماتكم اليوم ستعيشون جحيمًا لم تشهدوه من قبل». مشيرًا إلى أن هذه الضربات تأتي ضمن جهود أمريكية مستمرة لضمان أمن الملاحة الدولية وردع أي تهديد إقليمي^{١٨}.



وفوض الرئيس (ترامب) جميع الجهات العسكرية والاستخباراتية ووزارتي الخزانة والخارجية المعنية، للبدء في تحقيق أهداف الهجوم العسكري على جماعة الحوثيين؛ معتمدًا الجزء الخاص بالضربات الجوية ضد أنظمة الدفاع الجوي الحوثية، والضربات ضد قادة الجماعة من خطة (كوريلا)، بعد تقليص مدة الحملة في مرحلة ما، من (ثمانية إلى عشرة أشهر) إلى (٣٠) يومًا فقط، لتحقيق نتائج. وأطلق وزير الدفاع (بيت هيغسيث) الحملة، التي حملت اسم: (الفارس الخشن)

مواقع الحوثيين المستهدفة من الضربات الأمريكية

واستهدفت الضربات الجوية والبحرية، التي أمر بها الرئيس (ترامب) آنذاك، عشرات المواقع الحيوية، حيث شملت: رادارات، ودفاعات جوية، وأنظمة صواريخ، وطائرات بدون طيار، ومراكز قيادة وسيطرة، ومخازن أسلحة، مقار للقيادات الحوثية، وشبكات اتصال؛ إضافة إلى أهم التحصينات والمواقع والخابق التي استحدثها الحوثيون خلال هدنة السنوات الأخيرة الماضية... وغيرها من الأهداف؛ في محاولة لفتح ممرات الشحن الدولية في البحر الأحمر التي عطلها الحوثيون لأشهر بهجماتهم^٩.

واستمرت الضربات الأمريكية على اليمن ما يقرب من ٨ أسابيع، مستهدفة العديد من المدن اليمنية الخاضعة لسيطرة الحوثيين، حيث شملت كلاً من: صنعاء - التي تعد المعقل الرئيس للجماعة - وصنعاء ومحيطها؛ والحديدة، ثم الجوف، ومأرب وعمران، إلى جانب ضربات استهدفت بشكل أقل، كلاً من: ذمار، والبيضاء، وإب، وتعز، والمحويت، وحجة

وقد اعترف زعيم الجماعة (عبد الملك الحوثي) بأن جماعته قد تعرضت لـ (١٧١٢) ضربة جوية وبحرية منذ أطلق ترمب حملته، وقال: «كان هناك تصعيد واضح (...) لإسناد العدو الإسرائيلي، ولكنه فشل فشلاً ذريعاً، ولم يؤثر على قدراتنا العسكرية، ولم يوقف العمليات، ولم يؤثر على الإرادة الشعبية». وتسببت تلك الضربات في تكبيد الحوثيين خسائر ضخمة في العتاد، ومئات العناصر، بينهم قادة ميدانيون - وفق مراقبين يمنيين وبيانات للجيش الأميركي - غير أن الجماعة فرضت تعتيمًا كبيرًا على خسائرها، من أجل الحفاظ على معنويات أتباعها

وكان مقدراً لتلك الحملة أن تكون مقدمة لعملية هجوم بري، بواسطة القوات اليمنية التابعة للحكومة الشرعية، تبدأ في جنوب وشرق البلاد، بمشاركة عدد قليل من القوات الخاصة الأمريكية، والتي ستكون مهامها الرئيسية تحديد الأهداف وتوجيه الضربات الجوية. وقد تكون بدعم بحري من الولايات المتحدة، بهدف فرض السيطرة على ميناء الحديدة على ساحل البحر الأحمر؛ وفقاً لما ذكرته قناة (CNN) الإخبارية الأمريكية، نقلاً عن مصادر دبلوماسية^{١٠}.

الإعلان عن وقف الغارات الأمريكية على الحوثيين

في ٦ مايو ٢٠٢٥م، فاجأ الرئيس (ترامب) العالم - كعادته - بوقف الغارات الجوية على الحوثيين في اليمن؛ وتم الإعلان عن ذلك في تصريحاته للصحفيين خلال استقباله رئيس الوزراء الكندي (مارك كارني) في البيت الأبيض، حيث قال الرئيس (ترامب): إن "الحوثيين قالوا البارحة إنهم لم يعودوا يريدون القتال، وهذه أخبار جيدة"، وتابع الرئيس الأميركي: "أقبل



كلمة الحوثيين بأنهم سيوقفون هجماتهم، وقررنا وقف قصفنا بشكل فوري؛ وأضاف أن واشنطن لم تتوصل إلى اتفاق مع الحوثيين، لكنهم "استسلموا"، و"قالوا لنا: رجاء، توقفوا عن قصفنا ونحن سنتوقف من جانبنا عن استهداف السفن»

من جهة أخرى، قالت المتحدث باسم الخارجية الأميركية، في مؤتمر صحفي، إن «الحوثيين استسلموا ولا يريدون الاستمرار في القتال، والرئيس ترامب وافق على وقف العمليات ضدهم». وأضاف أنه إذا التزم الحوثيون بعدم استهداف السفن فستلتزم الولايات المتحدة بعدم استهدافهم، مبيّنة أن «الاتفاق مع الحوثيين يتعلق فقط بوقف هجماتهم على السفن في البحر الأحمر»^{٢١}.

استسلام أم اتفاق:

على الرغم من حرص الرئيس الأمريكي وخارجية على التأكيد على أن وقف الغارات على الحوثيين جاء نتيجة «استسلام» الحوثيين، إلا أن هناك العديد من الدلائل التي تنفي ذلك، ومنها:

١. ما أعلنته سلطنة عُمان، في ٦ مايو ٢٠٢٥ م، أن جهودها أسفرت عن التوصل إلى اتفاق على وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وجماعة الحوثي. وذكرت وزارة الخارجية العمانية في بيان نقلته الوكالة الرسمية، أن هذا الاتفاق جاء بعد المناقشات والاتصالات التي أجرتها السلطنة مؤخراً مع الجانبين بهدف تحقيق خفض التصعيد. وأكد البيان: «في المستقبل، لن يستهدف أي من الطرفين الآخر، بما في ذلك السفن الأميركية في البحر الأحمر وباب المندب، وبما يؤدي لضمان حرية الملاحة، وانسيابية حركة الشحن التجاري الدولي»^{٢٢}.

٢. تناقض تصريحات الرئيس الأمريكي، فخلال كلمة له في البيت الأبيض، يوم ٨ مايو ٢٠٢٥ م، قال الرئيس (ترامب) إن واشنطن حققت نتيجة جيدة للغاية مع الحوثيين، "لقد تلقوا ضربات قوية، لكنهم يملكون قدرة هائلة على تحمل الضربات، تحملوا ذلك وأظهروا شجاعة كبيرة"^{٢٣}. وهو ما يتناقض مع ما سبق أن صرح به بأنهم «استسلموا».

٣. إنكار الحوثيين لما أعلنه الرئيس (ترامب) بأنهم "استسلموا"، وتأكيدهم على أن الاتفاق قد تم بطلب من الوسطاء العمانيين؛ فقد أكد المتحدث باسم جماعة الحوثيين (محمد عبد السلام)، في تصريحات لقناة المسيرة الفضائية التابعة للحوثيين، أن «اليمن لم يتقدم بطلب للأميركي (الرئيس دونالد ترامب) على الإطلاق، وإنما تلقينا الطلبات والرسائل عبر الأشقاء في سلطنة عُمان». ولفت إلى أن "ما صرح عنه الأميركي من مزاعم الاستسلام هو تعبير عن العجز والفشل، وهو لم يتمكن من حماية السفن الإسرائيلية"^{٢٤}

٤. أن الاتفاق لم يشمل السفن الإسرائيلية، كما أنه لم يشمل استهداف المدن الإسرائيلية بالصواريخ الحوثية؛ وهو ما ينفي عنه صفة الاستسلام التي ادعاها الرئيس الأمريكي، حيث إن المستسلم لا يفرض شروطاً على من استسلم له؛ خصوصاً وأن إسرائيل تعدّ حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، ولذلك دعمتها عسكرياً وسياسياً ومالياً منذ بدء الحرب على غزة، لتقوم بما قامت - وما تزال تقوم به - من إبادة جماعية لسكان قطاع غزة وتدمير شامل لبنيتها التحتية.



أسباب وقف الضربات الأمريكية:

يستطيع المتابع للحملة الأمريكية التي أطلقها الرئيس ترامب على الحوثيين في ١٥ مارس ٢٠٢٥، وما صاحبها من تطورات ميدانية أن يقف على الأسباب التي دفعت الرئيس ترامب إلى الإعلان عن وقفها دون أن تحقق الأهداف التي أطلقت من أجلها، ودون أن تكمل مراحلها المقدرة لها، فيما يلي

١. الخسائر الأمريكية العسكرية والمالية:

أعلن العديد من المصادر الأمريكية أن ما تكبدته الولايات المتحدة من خسائر منذ بدء ضرباتها لليمن في مارس ٢٠٢٥؛ حيث نقلت شبكة «سي إن إن» عن مسؤولين أميركيين قولهم – أواخر شهر أبريل ٢٠٢٥ – إن الحوثيين نجحوا بإسقاط ٧ طائرات مسيرة، وتسببت في غرق مقاتلتين من طراز (إف-١٨) كانتا على متن حاملة طائرات أميركية في البحر الأحمر، اعترفت واشنطن بفقدانها، بينما أعلنت جماعة الحوثي مسؤوليتها عن إسقاطهما. وبحلول نهاية الأيام الثلاثين الأولى من الحملة، تجاوزت التكلفة المليار دولار، بحسب المسؤولين.

وكان يتم استخدام آلاف القنابل والصواريخ، من الذخائر الدقيقة، خاصة تلك البعيدة المدى والمتطورة، مما أثار قلق بعض مخططي الطوارئ في البنتاغون بشأن المخزون العام وإمكانية تأثير ذلك على أي مواجهة محتملة قد تضرر فيها الولايات المتحدة لصد محاولة غزو لتايوان من قبل الصين.^{٩٥}

٢. فشل الضربات الجوية والبحرية في تحقيق أهدافها:

لم تحقق الحملة الأمريكية في مرحلتها الأولى النتائج المرجوة في تحجيم القدرات العملياتية للحوثيين أو احتواء هجماتهم المتكررة؛ أو ردعهم عن العدوان، أو حماية التدفق الحر للتجارة في المنطقة؛ وهي الأهداف التي أعلنتها الولايات المتحدة عند بدء حملتها الجوية والبحرية، واستقدمت من أجل تنفيذها حاملة الطائرات (كارل فينسون) لتنضم إلى حاملة الطائرات (هاري إس. ترومان)، إضافة إلى الأسراب الإضافية والأصول الجوية الأخرى التي أمر وزير الدفاع الأمريكي (بيت هينغسيث) بإرسالها إلى المنطقة بهدف تعزيز قدرات الدفاعات الجوية إبان الحملة.^{٩٦}

على الرغم من الحشد الأمريكي الكبير، لم تحقق الحملة أهدافها، حيث واصلت جماعة الحوثي شن هجماتها، مستهدفة أصولاً عسكرية أميركية وأهدافاً إسرائيلية، وهو ما يمكن اعتباره رسائل ميدانية صريحة تشكك في فعالية التفوق الجوي الأميركي باعتباره أداة للردع



وقد أشارت مصادر أمريكية إلى أن الرئيس الأمريكي حدد للحملة على اليمن مدة شهر لتحقيق أهدافها، وانقضت المدة دون أن تحقق ما يمكن اعتباره إنجازاً عسكرياً ذا شأن؛ فقد ذكر تقرير بعنوان: (لماذا أعلن ترامب فجأة النصر على الميليشيا الحوثية؟) – نشرته صحيفة (نيويورك تايمز) في ١٢ مايو ٢٠٢٥م – ما ترجمته: « عندما وافق الرئيس الأميركي دونالد ترامب على حملة لإعادة فتح حركة الشحن في البحر الأحمر عبر قصف جماعة الحوثيين لإخضاعهم، أراد رؤية النتائج خلال ٣٠ يومًا من بدء الضربات الأولى قبل شهرين من الآن. بحلول اليوم الحادي والثلاثين، وكعادته في تجنب التورط العسكري الطويل الأمد في الشرق الأوسط، طالب ترامب بتقرير تقدم، وفقًا لمسؤولين في الإدارة، لكن النتائج لم تكن موجودة». وأضاف التقرير: «لم تتمكن الولايات المتحدة من فرض التفوق الجوي على الحوثيين حتى، وبدلاً من ذلك، كان ما يظهر هو تورط عسكري أمريكي آخر مكلف وغير حاسم في المنطقة بعد ثلاثين يومًا من الحملة المكثفة ضد الجماعة اليمنية»^{٢٧}

٣. اختلاف المسؤولين الأمريكيين حول جدوى الحملة:

أشارت المصادر إلى أن المسؤولين في الإدارة الأمريكية لم يكونوا على رأي واحد بشأن الحملة العسكرية على اليمن، فمنهم من كان متحمساً لها، كالجنرال (مايكل كوريلا)، قائد القيادة المركزية، الذي ضغط من أجل تنفيذ الحملة، وقد دعمه في هذا الرأي في البداية، كل من وزير الدفاع (بيت هيغست) ومستشار الأمن القومي، وفقاً لعدة مسؤولين مطلعين على المناقشات. وانضم إلى المناقشات بشأن عملية الحوثيين الجنرال كين، رئيس هيئة الأركان المشتركة الجديد الذي عينه ترامب، والذي كان

متشككاً بشأن تمديد الحملة، وقال مساعدوه إن كين كان قلقاً بشأن توفير الأصول التي يعتقد أنها ضرورية لمنطقة المحيط الهادئ

ومن بين المتشككين أيضاً في تمديد الحملة كان نائب الرئيس جي دي فانس، ومديرة الاستخبارات الوطنية تولسي غابارد، ووزير الخارجية ماركو روبيو، وكبيرة موظفي البيت الأبيض سوزي وايلز. أما هيغسيث، فقال مطلعون على المناقشات إنه كان يتنقل بين الجانبين، مدافعاً عن كلا الرأيين، لكن ترامب أصبح أكبر المشككين

٤. استمرار الدعم الإيراني للحوثيين:

عزا الأمريكيين إخفاق حملتهم على الحوثيين في مرحلتها الأولى إلى ما تلقاه الجماعة من دعم متواصل من إيران، فقد ذكر وزير الدفاع الأمريكي، (بيت هيغسيث)، في تدوينة له نشرها على حسابه في موقع (أكس)، يوم ١ مايو ٢٠٢٥م، قال فيها: « رسالة

”

على الرغم من الحشد الأمريكي الكبير، لم تحقق الحملة أهدافها، حيث واصلت جماعة الحوثي شن هجماتها، مستهدفة أصولاً عسكرية أميركية وأهدافاً إسرائيلية، وهو ما يمكن اعتباره رسائل ميدانية صريحة تشكك في فعالية التفوق الجوي الأميركي باعتباره أداة للردع.

“



إلى إيران: نشهد دعمكم الفتاك للحوثيين. نعرف تمامًا ما تفعلونه.. أنتم تعلمون جيدًا ما يستطيع الجيش الأمريكي فعله، وقد حُذِّرتكم. ستدفعون الثمن في الوقت والمكان الذي نختاره»^{٢٨}.

نتائج قرار وقف الحملة الأمريكية ومخاطره

أسفر إعلان الرئيس الأمريكي عن وقف الحرب على الحوثيين عن نتائج متضاربة، سواء على مستوى الداخل اليمني أو على المستوى الإقليمي

على مستوى الداخل اليمني:

تضاربت المواقف داخل اليمن تجاه الإعلان، حيث تلقاه الحوثيون بالترحاب والتهليل، وذلك للاعتبارات التالية

١. أن وقف الحملة على هذا النحو المفاجئ ودون أن تحقق أهدافها بإضعافهم، فضلًا عن تفكيكهم، كما كان الرئيس الأمريكي يطمح، تم تصويره على أنه انتصار لهم على أكبر قوة في العالم.

٢. أن التفاوض والاتفاق الأمريكي معهم - عبر سلطنة عمان - من أجل وقف الحملة الجوية عليهم مقابل وقف استهدافهم للسفن التجارية في البحر الأحمر، قد يُفهم على أنه «اعتراف غير مباشر» بهم كسلطة شرعية، وقوة وازانة ومؤثرة في شمال اليمن، وليست مجرد ميليشيا مدعومة من الخارج، استولت على السلطة عبر استخدام القوة؛ مما يضعف موقف الحكومة اليمنية الشرعية، والمجلس الرئاسي، ويهدد وحدة اليمن على المدى الطويل.

٣. التزام الجانب الأمريكي بعدم استخدام القوة ضد الحوثيين سيبدد آمال الشعب اليمني في استعادة وحدته واستقراره عبر العملية العسكرية البرية التي كان يتم الإعداد لها، لتبدأ بعد أن تؤدي الحملة الجوية والبحرية دورها بقصف القدرات العسكرية الحوثية، وتوفير مظلة جوية ودعم استخباراتي ولوجستي يسهل على القوات البرية تحقيق مهامها عبر العملية التي كان يخطط لها. فضلًا عما سيوفره من ضغوط متزايدة على المجلس الرئاسي والحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، لتقديم تنازلات أكبر في التفاوض.

٤. شعور الشعب اليمني بأن الضربات الجوية والبحرية، التي كانت تتم على مدى أيام وأسابيع الحملة، كان الهدف منها هو تدمير البنية التحتية اليمنية من موانئ ومطارات ومحطات كهرباء وممتلكات خاصة، حيث تبين أن تدمير هذه المقدرات تفوق بعشرات المرات ما تم تدميره من القوة العسكرية الحوثية؛ وأن من قتل من المدنيين اليمنيين خلال الغارات الأمريكية هم أبناء الشعب اليمني وليس قادة الحوثيين كما كانت الخطة الأمريكية تدعي.



على المستوى الإقليمي:

الاتفاق بين الرئيس الأميركي والحوثيين على وقف الضربات المتبادلة - إذا تم تثبيته بشكل فعلي - سيكون له انعكاسات إقليمية عميقة، خصوصًا في ضوء التوازنات الخليجية والإيرانية. فيما يلي أهم النتائج المتوقعة

١. تعزيز فرص التسوية في اليمن؛ حيث سيفتح وقف الهجمات الأميركية والحوثية المجال لتثبيت وقف إطلاق نار دائم، يساهم في تقوية المسار الأممي والوساطة السعودية - العُمانية، لاستئناف الحوار اليمني - اليمني؛ ويؤدي إلى تحسين الوضع الإنساني، وعودة نسبة للهدوء في المناطق الساحلية ومناطق الملاحة.

٢. إتمام الاتفاق مع الحوثيين دون تقليص ارتباطهم بإيران، يمنح طهران نقطة نفوذ إقليمية جديدة في تفاوضها النووي وفي ملفات العراق وسوريا ولبنان. ويمنحها ورقة ضغط جديدة لاستعادة نفوذها وتعزيزه في الخليج؛ لكون الحوثيين أحد أذرع «محور المقاومة» المدعوم من إيران.

٣. تحول أولويات القوات الأميركية في الخليج؛ حيث سيسمح تخفيف الاشتباك مع الحوثيين للبنتاغون بإعادة توجيه موارده في الخليج نحو مواجهة التهديدات الإيرانية البحرية في مضيق هرمز، والتركيز على ردع النفوذ الصيني في البحر الأحمر والقرن الإفريقي.

٤. على الرغم أن الهجمات الحوثية على السفن التجارية في البحر الأحمر وباب المندب سوف تتراجع نتيجة الاتفاق، لكن هشاشة هذا الوضع قد تبقي شركات الملاحة مترددة في العودة الكاملة للممرات البحرية اليمنية؛ مما يقلل من تأثير الاتفاق على أمن الملاحة الدولية.

٥. قد يؤدي الاتفاق إلى تخفيف حدة التوتر مع دول الجوار في المنطقة؛ وخصوصًا إذا التزم الحوثيون بالتوقف عن استهداف المناطق الحدودية والمنشآت النفطية لدول الجوار. بما يسمح لتلك الدول بالتركيز على الملفات التنموية والديبلوماسية بدل الأمن الدفاعي؛ وتقليل كلفة الدفاع الجوي المستمرة، وتحسين بيئة الاستثمار في المناطق الجنوبية.

٦. التخوف من أن تُلهم «شرعنة» وضع الحوثيين حركات انفصالية أو ميليشياوية أخرى في العالم العربي (مثل الحشد الشعبي، قوات سوريا الديمقراطية، أو حركات مسلحة في السودان وليبيا).

ثالثًا: على المستوى الدولي:

١. تقويض مصداقية المقاربة الأميركية لمكافحة الإرهاب؛ حيث إن التفاوض والاتفاق والتفاهم الأميركي مع الحوثيين - المصنفين سابقًا كجماعة إرهابية - والثناء على صمودهم وتحملهم، قد يُفسر كتخلي عن التزامات سابقة، وتشجيع غير معلن للجماعات والميليشيات الإرهابية، للخروج على السلطة الشرعية باستخدام السلاح، وهو ما يتنافى مع



السيناريوهات المحتملة لمستقبل الاتفاق:

رغم ما أظهرته المحادثات غير المعلنة بين واشنطن والحوثيين من جدية أولية في احتواء التصعيد البحري، إلا أن مسارها يظل معلقاً على توازنات داخلية وإقليمية معقدة. وفي ظل هشاشة التفاهات، يمكن تصور عدد من السيناريوهات المحتملة، دون الجزم بترجيح أحدها في هذه المرحلة

١. التهدة المنضبطة واستمرار القنوات الخلفية

يقوم هذا السيناريو على فرضية التزام الحوثيين بالتهدة في البحر الأحمر، واستمرار واشنطن في تجميد عملياتها الجوية المباشرة، مع الحفاظ على قناة التواصل عبر الوسيط العُماني. وقد تمتد هذه الديناميكية لتشمل ملفات أخرى تتصل بالأمن البحري أو الأفق السياسي للحل اليمني. إلا أن نجاحه يبقى مشروطاً بعدم حصول تطورات مفاجئة في غزة، أو ضغوط داخلية أمريكية تُعيد خيار التصعيد العسكري. وقد لاحت بوادر لهذا السيناريو، تمثلت في سحب حاملة الطائرات الأمريكية (ترومان) - التي كانت تسهم في توجيه الضربات الأمريكية على الحوثيين في اليمن - من منطقة الشرق الأوسط في ١٦ مايو ٢٠٢٥م، وأنه لا خطة لاستبدالها^{٢٩}.

القوانين والضوابط الدبلوماسية التقليدية الدولية المتفق عليها؛ والتي لا تجيز الاتفاق مع جماعة مسلحة من خارج إطار الدولة، التي تعد الممثل الشرعي لشعبها؛ والمفاوض الوحيد باسمه

٢. إضعاف ثقة حلفاء واشنطن التقليديين في المنطقة؛ خصوصاً وأن الإدارة الأمريكية لم تعترض على استثناء السفن الإسرائيلية في البحر الأحمر من الاتفاق، وإصرار الحوثيين على استمرار استهدافهم حتى تتوقف حرب إبادة للشعب الفلسطيني في قطاع غزة؛ ومن المعروف أن إسرائيل تعد حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، التي لم يسبق لأي من قادتها اتخاذ قرار مماثل.

٣. ترقب العالم لعودة الحوثيين إلى تهديد حرية الملاحة الدولية إذا انهار الاتفاق لأي سبب، كتراجع الرئيس الأمريكي عنه، واعتباره خطوة أمريكية تكتيكية مؤقتة، لوقف التكلفة العالية للرد على الصواريخ والمسيرات الحوثية بالصواريخ الأمريكية المتقدمة تقنياً والمكلفة مالياً، وتهيئة الأجواء لاستمرار المباحثات مع إيران؛ لما قد يترتب عليها من مصالح أمريكية - وهو احتمال غير مستبعد - الأمر الذي قد يعيد استهداف الحوثيين للسفن، مما يُعيد التهديد لأحد أهم الممرات التجارية العالمية (باب المندب والبحر الأحمر)

٤. إعطاء روسيا والصين فرصة لملء الفراغ؛ إذا تضررت علاقات واشنطن بالرياض أو أبوظبي نتيجة الاتفاق، فقد تسعى هذه العواصم لتعزيز شراكاتها مع موسكو وبكين في الدفاع والتكنولوجيا والطاقة



٢. الجمود والتآكل التدريجي للتفاهم

وفقًا لهذا السيناريو، تستمر المحادثات في مستوى منخفض من الفعالية، دون تطور يُذكر، بينما تُستأنف بعض الهجمات البحرية من قبل الحوثيين بشكل محدود، وتردّ واشنطن بعمليات محسوبة. هذا المسار يكرّس حالة (اللا اتفاق) و(اللا حرب)، وقد يؤدي إلى تراجع ثقة الأطراف المحلية والدولية في جدوى المسار القائم واستمراره

٣. الانهيار الكامل وعودة المواجهة

يتحقق هذا السيناريو في حال وقوع تصعيد مفاجئ من جانب الحوثيين أو تغيّر الموقف الأمريكي، سواء تحت ضغط الحلفاء الإقليميين أو لأسباب سياسية داخلية. عندها تنهار التفاهات، وتُستأنف الضربات الجوية الأمريكية بشكل واسع، ما يُنذر بإعادة الأزمة إلى مربع المواجهة المفتوحة، وبتقويض أي أمل بمسار تفاوضي جاد في المدى المنظور

توصيات الدراسة:

لا شك أن المحادثات التي تمت بين الولايات المتحدة وجماعة الحوثي أسهمت في التخفيف من حدة الصراع المحتدم في المنطقة، وما واكبه من تصعيد، وهو ما يفتح بابًا للأمل في إنهاء الصراع وتهيئة المنطقة للاستقرار والتنمية، ومن أجل تحقيق هذا الأمل تطرح الدراسة التوصيات التالية

١. تحويل المحادثات الثنائية إلى مسار سياسي أوسع، تشارك فيه الأمم المتحدة وأطراف إقليمية رئيسية، بما يربط الأمن البحري بمسار شامل للحل في اليمن.

٢. رفع مستوى الشفافية الأمريكية بشأن أهداف ونتائج هذه المحادثات، لتطمين الحلفاء وتفادي حدوث فراغ سياسي تستفيد منه الجماعة الحوثية دعائيًا.

٣. دعم بناء الثقة بين الأطراف اليمنية، من خلال إجراءات ملموسة تتضمن إطلاق الأسرى، وتسهيل تدفق المساعدات، ووقف الاستهداف المتبادل في الداخل.

٤. الربط بين المسار الأمني والسياسي في البحر الأحمر واليمن، وتفادي التعامل مع الملف الحوثي من منظور أمني منفصل عن جذوره السياسية.

٥. الحفاظ على وحدة الموقف الدولي تجاه انتهاكات الحوثيين، بالتوازي مع تشجيعهم على الاندماج في العملية السياسية بشروط واضحة لا تشرعن العنف أو تتجاهل مسؤولياتهم.

”

المحادثات التي تمت بين الولايات المتحدة وجماعة الحوثي أسهمت في التخفيف من حدة الصراع المحتدم في المنطقة، وما واكبه من تصعيد، وهو ما يفتح بابًا للأمل في إنهاء الصراع وتهيئة المنطقة للاستقرار والتنمية

“



إن غياب الشفافية حول مضمون هذه المحادثات، والتردد الأمريكي في الاعتراف بها رسميًا، يسلبان الضوء على الحرج السياسي الذي يكتنف هذا المسار، سواء في الداخل الأمريكي أو لدى شركائه الإقليميين. كما أن هشاشة التهدة الراهنة في البحر الأحمر تعني أن أي خطأ في الحسابات أو تغير في البيئة الإقليمية قد يعيد التصعيد إلى واجهته الأولى

وفي ظل غياب رؤية متكاملة تربط بين الأمن البحري، والحل السياسي في اليمن، وتوازنات المنطقة، فإن هذه المحادثات - رغم رمزياتها - ستظل محدودة الأثر، ما لم تُصاغ ضمن إطار أوسع يراعي متطلبات السلام العادل، ويمنح الأطراف المحلية دورًا فاعلاً في تحديد مستقبلهم. إن خفض التصعيد مطلوب وضروري، لكن السلام لا يُبنى عبر القنوات الخلفية فقط، بل يتطلب وضوحًا استراتيجيًا وشجاعة سياسية لا تزال غائبة حتى الآن

على الرغم من أن الاتفاق بين الولايات المتحدة والحوثيين على وقف الضربات المتبادلة، قد يسفر عن فوائد أمنية ظاهرة، لكونه يمثل نافذة تهدئة استراتيجية في اليمن، قد يستثمرها الفاعلون الإقليميون، لكنه ينطوي على مخاطر استراتيجية عميقة على المستويين الإقليمي والدولي، فضلًا عن مخاطره على الداخل اليمني؛ نظرًا لما سيجلب عليه من إعادة التوضع السياسي للحوثيين في الدخل، وإعادة تشكيل معادلة النفوذ بين القوى الإقليمية والدولية في المنطقة

الخاتمة

كشفت المحادثات التي تمت بين واشنطن والحوثيين بوساطة عمانية، عن تحوّل لافت في أدوات التعامل مع تعقيدات الأزمة اليمنية، لكنها في الوقت ذاته تطرح أسئلة صعبة حول حدود الانخراط الأمريكي، ومدى واقعية الرهان على سلوك أكثر ضبطًا من جماعة مسلحة مرتبطة بمحور إقليمي متقلب



1. ما قامت به حماس في 7 أكتوبر 2023م، كان ردًا على ما تفرضه إسرائيل على سكان القطاع من حصار، منذ عام 2006م، وما تقوم به الجماعات اليهودية المتطرفة – بدعم من حكومة (نتنياهو) اليمينية – من انتهاكات للمسجد الأقصى وتدنيس لساحاته؛ واستيلاء على الأحياء الموجودة في القدس الشرقية، وتهديم ما فيها من منازل وممتلكات فلسطينية، تمهيدًا لتهويدها؛ ولذلك أطلق على العملية (طوفان الأقصى).

2. هو تحالف عسكري بحري متعدد الجنسيات، تأسس يوم 18 ديسمبر 2023م، بمبادرة أطلقتها الولايات المتحدة، بهدف التصدي للهجمات الحوثية التي تستهدف السفن التجارية من إسرائيل وإليها عبر البحر الأحمر. وتم التأكيد حينها على أن عملياته لا تهدف للقيام بدور هجومي، وإنما تقتصر مهمتها على اتخاذ وضع دفاعي، عبر إسقاط المسيّرات والصواريخ الباليستية الحوثية التي تستهدف السفن التجارية. وقد أعلن البنتاغون في 21 ديسمبر 2025م أن أكثر من 20 دولة وقعت على المشاركة في التحالف؛ وأن مشاركة تلك الدول في التحالف ستكون من خلال دوريات مشتركة في مياه البحر الأحمر، إضافة إلى مساهمات في أصول عسكرية مثل السفن والطائرات، وكذلك إمداد التحالف بالعناصر العسكرية وأنواع أخرى من الدعم. ولم تبذ الدول الغربية حماسا للمشاركة بالتحالف، ففي غضون أيام، أظهرت دول أوروبية أن مشاركتها في حماية الملاحة البحرية وحركة التجارة في البحر الأحمر ستبقى في إطار عملياتها البحرية القائمة، وليس ضمن التحالف الجديد، وكشفت دول أخرى عن حجم مساهمة متدن للغاية.. ونأت الدول العربية بنفسها عن المشاركة في التحالف، فلم تتضمن إليه سوى البحرين. انظر: (تحالف «حارس الازدهار».. قوة بحرية دولية لمواجهة الحوثيين)، تقرير منشور على موقع: (الجزيرة نت) بتاريخ: 30/12/2023م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/PDhcgUj>.

3. تم إطلاق هذه الآلية في 19 فبراير 2024م، للعمل على «استعادة وحماية حرية الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن»، وفقًا لبيان صحفي للاتحاد الأوروبي. وشاركت فيها 19 دولة، من بينها فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليونان وبلجيكا. وتولت إيطاليا قيادته عند إنشائه؛ وفي 15 يونيو 2024م، أعلن الاتحاد الأوروبي عن تسلم هولندا لقيادة أسبيدس البحرية الدفاعية. وأشارت «أسبيدس» حينها إلى أن العمليات البحرية التي نفذتها المهمة الأوروبية منذ

إطلاقها في فبراير 2024م، تمكنت من مرافقة وحماية 200 سفينة تجارية في منطقة عملياتها، وضمان حركة الملاحة البحرية في المنطقة. وأوضحت أن طاقم العملية المكون من 5 وحدات بحرية وما يقرب من 1000 بحار، أبحروا حوالي 2100 ساعة في منطقة العمليات عبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر وخليج عدن، ما مكّنهم من «التصدي الفعال لهجمات الحوثيين البحرية، وضمان الوقاية والردع المستمرين لمنع المزيد من التصعيد». انظر: (الاتحاد الأوروبي يطلق عملية «أسبيدس» بالبحر الأحمر.. وطاقم سفينة يغادرها بعد هجوم حوثي)، تقرير منشور على موقع: (سي إن إن بالعربي)، بتاريخ: 2024/19/2، متاح على الرابط: <https://2u.pw/XIfNY>. وانظر أيضًا: (هولندا تتسلم قيادة مهمة «أسبيدس» الأوروبية بالبحر الأحمر)، منشور على موقع: (العربية نت)، بتاريخ: 2024/15/6، متاح على الرابط: <https://2u.pw/CKud>.

4. هي مصطلح قديم يعني إشاعة الفوضى، وتدمير كل ما هو قائم، ومن ثم إعادة البناء حسب المخطط الذي يخدم مصالح القوى المتنفذة.. وقد ظهر المصطلح للمرة الأولى عام 1902م على يد المؤرخ الأمريكي (ألفريد تاير ماهان)، لتتوسع النظرية فيما بعد عن طريق (مايكل ليدين) من معهد (أميركا انتربرايز)، الذي يعدّ أول من صاغ نظرية (الفوضى الخلاقة) في معناها السياسي الراهن، وسماها (الفوضى البناءة)، وطرحها من خلال مشروع (التغيير الكامل في الشرق الأوسط) الذي أعدّه في عام 2003م، والمقرر تنفيذه خلال العشر سنوات اللاحقة من تاريخ صدور المشروع، والذي ارتكز على استراتيجية هدم الدول في الشرق الأوسط، ثم إعادة البناء، حتى ولو أدى الأمر بالولايات المتحدة إلى أن تقوم كل عشر سنوات باختيار بلد وتدمره؛ مؤكدًا أن «الاستقرار مهمة لا تستحق الجهد الأمريكي... وأن التدمير الخلاق هو اسمنا الثاني في الداخل، كما في الخارج... لقد كره أعداؤنا دائماً هذه الطاقة المتدفقة والخلاقة والتي طالما هددت تقاليدهم، علينا تدميرهم كي نسير قدماً بمهمتنا التاريخية». وقد تبنت النظرية عديد من السياسيين والأكاديميين الأمريكيين المعروفين بـ (المحافظين الجدد) مثل: (دونالد رامسفيلد) عراب أول تطبيق رسمي لنظرية الفوضى في العراق؛ و(كوندوليزا رايس)، التي كانت ترى التخلي عن أمن واستقرار الدول، حتى لو كانت حليفة للولايات المتحدة، من أجل تنفيذ الفوضى الخلاقة، ووزير الخارجية الأسبق والمفكر الاستراتيجي الأمريكي (هنري كيسنجر)، الذي قال – في حديث لصحيفة (الديلي سكيب) عن الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط –: «إن إشاعة الفوضى الخلاقة على نطاق واسع وعالمي يمثل المرحلة الثانية من الاستراتيجية العالمية التي



تحولت إلى خطة يتم الشروع في تنفيذها الآن على أرض الواقع في الشرق الأوسط... وغيرهم. وقد استطاع هؤلاء السياسيون والأكاديميون التغلغل في كل مرافق صنع القرار في إدارة الرئيس بوش الابن، ودائماً ما ادّعوا أن لديهم الدواء الشافي من الأسقام التي تعاني منها سياسة الولايات المتحدة. انظر: (الفوضى الخلاقة.. تدمير المنطقة على مذبج الديمقراطية)، دراسة من إعداد: ابراهيم الشمري، منشورة في صحيفة: (الرياض)، بتاريخ: 4/3/2021م، متاحة على الرابط: <https://www.alriyadh.com/1873079>

5. كان أوباما يراهن على التيار الإصلاحى داخل إيران، ومن خلال التحفيزات الاقتصادية في الاتفاق النووي كان يعتقد أن الإصلاحيين ستقوى شوكتهم وسيفرضون على الحرس الثوري والمرشد التوصل إلى تسوية كاملة مع واشنطن. وهذا ما ظهر في الصراعات السياسية التي حصلت في إيران، بين من نادى بأن مستقبل إيران في المفاوضات لا الصواريخ وبين آخرين نادوا بالعكس. ومن أجل ذلك، قّتم أوباما كل شيء لطهران، لدرجة أن سياساته أزعجت كل من السعودية وإسرائيل، حيث سجلت العلاقة بين أميركا وهاتين الدولتين أسوأ محطاتها التاريخية. لكن كل هذا لم يؤد إلى النتيجة المرجوة، وانتهت ولاية أوباما دون إنهاء حالة العداء تماماً مع إيران. انظر: (كيف اختلّفت رؤية أوباما لإيران عن رؤية ترمب؟!)، منشور في موقع: (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات، بتاريخ: 12/5/2019م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/y5lQkx86>

6. انظر: (الحوثيون يقتحمون السفارة الأميركية في صنعاء وينهبونها)، تقرير منشور في موقع: (العربية) على شبكة المعلومات، بتاريخ: 10/11/2021م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/C6OVu>

7. نقلت وول ستريت جورنال عن مصدر أمني غربي لم تسمه، أن سفينة حربية روسية، قامت في أبريل 2024م، بإجلاء قائد «الحرس الثوري» الإسلامي، المسؤول عن برنامج الصواريخ والمسيرات الإيرانية في اليمن من ميناء الحديدة. ويبدو أن القيادي الذي تشير له الصحيفة هو عبدالرضا شهلاني، قائد الحرس الثوري في اليمن، والذي أشارت عقب الحديث عن إجلائه إلى المكافأة الأمريكية المقدرة بـ 15 مليون دولار مقابل معلومات عنه، لتوجيهه مؤامرة لاغتيال السفير السعودي في واشنطن، وهجوم منفصل كان من شأنه أن يقتل 200 مدني على الأراضي الأمريكية. ووصفت الصحيفة تلك الخطوة بأنها «تؤكد تورط موسكو المتزايد في

اليمن»، مشيرة إلى تصريحات مسؤولين أمريكيين التي نشرتها سابقاً وتفيد بأن روسيا قدمت بيانات الاستهداف للمتمردين أثناء مهاجمتهم للسفن الغربية في البحر الأحمر، وتدرس تسليم صواريخ مضادة للسفن للحوثيين. انظر: (روسيا أخلّت قائد الحرس الثوري الإيراني باليمن من الحديدة)، منشور في موقع: (عين الإخبارية) على تطبيق (انستجرام)، بتاريخ: ، متاح على الرابط: https://www.instagram.com/ainnewsye/p/DBx83UoMi-J2/?locale=pt_PT

8. انظر: (قرار تصنيف الحوثيين (أنصار الله) منظمة إرهابية أجنبية وتأثيره على جهود الأمم المتحدة)، تقرير منشور على موقع (الأمم المتحدة) على شبكة المعلومات، بتاريخ: 3/2/2021م، متاح على الرابط: <https://news.un.org/ar/sto-ry/2021/02/1070242>

9. انظر: (ما هي أهداف واشنطن من رفع الحوثيين من قائمة الإرهاب الأميركية؟)، منشور في موقع: (الجزيرة نت)، بتاريخ: 17/2/2021م ، متاح على الرابط: <https://2u.pw/x8HKv>

10. تتابعت العقوبات الأمريكية على القيادات الحوثية بعد ذلك، ففي 2 مارس 2021م، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية فرض عقوبات على القياديين في جماعة الحوثي "منصور السعدي" رئيس أركان القوات البحرية و "أحمد علي أحسن الحمزي" قائد القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي للحوثيين بتهمة إطالة أمد الحرب الأهلية في البلاد ومفاقمة الأزمة الإنسانية. وفي 20 مايو 2021م فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على رئيس الأركان العامة للحوثيين "محمد عبد الكريم الغماري" والقيادي البارز في الجماعة "يوسف المداني" بسبب قيادتهم هجوماً على محافظة مأرب. وفي 10 يونيو/حزيران 2021 فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على مالك شبكة صرافة وأحد موردي السلع يدعى "سعيد الجمل" وأعضاء شبكته لدورهم في بيع سلع مثل البترول لتمويل الحوثيين. وفي 18 نوفمبر 2021م أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية إدراج القيادي في جماعة الحوثي "صالح مسفر الشاعر" قائد التنظيم اللوجستي العسكري للحوثيين ضمن قائمة العقوبات، لضلوعه في أعمال تهدد بشكل مباشر أو غير مباشر السلام والأمن أو الاستقرار في اليمن، وفقاً للأمر التنفيذي رقم 13611. وفي 23 فبراير 2022م، فرضت واشنطن عقوبات على أعضاء شبكة دولية تمول الحوثيين يديرها (سعيد الجمل)، قامت بنقل عشرات ملايين الدولارات إلى اليمن عبر شبكة دولية معقدة من الوسطاء لدعم هجمات الحوثيين.



انظر تقريراً بعنوان: (تعرف على العقوبات الأمريكية ضد جماعة الحوثي منذ 2014 وحتى ديسمبر 2024م)، منشور في موقع: (يمن ديلي نيوز) على شبكة المعلومات، بتاريخ: 9/12/2024م، متاح على الرابط: <https://ydn.news/?p=66471>.

11. انظر: (الحوثيون يتبنون لأول مرة قصف إسرائيل)، منشور في موقع: (صحيفة الشرق الأوسط) على شبكة المعلومات، بتاريخ: 31/10/2023م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/PTeDw>.

12. انظر: (بعد سنة وشهرين.. الحوثي يفرج عن طاقم السفينة غلاكسي ليدر)، منشور في موقع: (العربية نت) على شبكة المعلومات، بتاريخ: 22/1/2025م، متج على الرابط: <https://2u.pw/VJefO>.

13. انظر: (إيكيا تحذر من تأخر وصول منتجاتها بعد هجمات البحر الأحمر وتوقعات بارتفاع الأسعار على المستهلكين)، منشور في موقع: (سي ان ان نيوز عربي) بتاريخ: 21/12/2023م، متاح على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/articles/cv2q15dzgqko>.

14. انظر: (كيف نقرأ استهداف السفن في البحر الأحمر؟)، منشور في موقع: (بي بي سي نيوز عربي) على شبكة المعلومات، بتاريخ: 20/12/2023م، متاح على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/articles/cp6r385kke9o>.

15. انظر: (تحالف «حارس الازدهار».. قوة بحرية دولية لمواجهة الحوثيين)، مرجع سابق. وقد أشارت تقارير إعلامية بانسحاب كلاً من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا رسمياً من هذا التحالف البحري الفاشل الذي دعت إليه أمريكا بزعم تأمين الملاحة البحرية من هجمات وتهديدات القوات المسلحة اليمنية.. لافتة إلى أن الدول الثلاث أوضحت موقفها بأنها لن تقوم بإجراء المزيد من العمليات البحرية إلا تحت قيادة حلف شمال الأطلسي «الناتو»، وليس «أمريكا». انظر: (ماذا يعني انسحاب فرنسا وإسبانيا وإيطاليا رسمياً من التحالف الأمريكي في البحر الأحمر)، منشور في موقع صحيفة: (الثورة) على شبكة المعلومات، بتاريخ: 2(18) انظر: (السفارة الأمريكية تدخل على خط السخريّة من مزاعم النصر الحوثية)، منشور في موقع صحيفة (الشرق الأوسط)، بتاريخ: 9/5/2025م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/oAyKA>.

16. انظر: (كيف نقرأ استهداف السفن في البحر الأحمر؟)، منشور في موقع: (بي بي سي نيوز عربي) على شبكة المعلومات، بتاريخ: 20/12/2023م، متاح على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/articles/cp6r385kke9o>.

17. المرجع السابق.

18. انظر: (بعد تنفيذ ضربات أمريكية.. ترامب يتوعد الحوثيين: «ستعيشون جحيماً لم تشهدوه من قبل»)، منشور في موقع (صحيفة سبق) الالكترونية على شبكة المعلومات، بتاريخ: 15/3/2025م، متاح على الرابط: <https://sabq.org/world/gnhulnfdji>.

19. انظر: (السفارة الأمريكية تدخل على خط السخريّة من مزاعم النصر الحوثية)، منشور في موقع صحيفة (الشرق الأوسط)، بتاريخ: 9/5/2025م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/oAy-> [KA](https://2u.pw/oAy-).

20. انظر: («CNN»: الولايات المتحدة تستعد لشن عملية برية ضد الحوثيين في اليمن) منشور في موقع (روسيا اليوم) على شبكة المعلومات، بتاريخ: 6/4/2025م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/JQ6o8>. وقد صرح رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني (رشاد العليمي) عن عملية مرتقبة ضد الحوثيين وصفها بـ (معركة الخلاص)، ودعا اليمنيين إلى «توحيد الصفوف، والإسناد الفاعل لمعركة الخلاص التي تتعزز ساعتها الحاسمة خلال العام الرابع من عمر مجلس القيادة الرئاسي»، وذلك في بيان نشره عبر حساباته الموثقة بمواقع التواصل الاجتماعي بمناسبة الذكرى الثالثة لتشكيل مجلس القيادة الرئاسي في السابع من أبريل 2022م؛ وتعهد العليمي في تصريحه «باستعادة مؤسسات الدولة المغتصبة، وإنهاء المعاناة التي صنعتها حرب المليشيات الحوثية الإرهابية بدعم من النظام الإيراني». كما قالت وزارة الخارجية اليمنية إن العليمي عقد اجتماعاً بقيادات الوزارة ورؤساء البعثات الدبلوماسية، من أجل «وضع الحاضرين أمام مستجدات الوضع المحلي والتحديات المتشابكة والمضي قدماً في جهود استعادة مؤسسات الدولة وإنهاء انقلاب الحوثيين». وقد صرح العليمي في هذا اللقاء – وفقاً لوكالة (سبأ) الرسمية – بالقول: «نلتقيكم اليوم في مرحلة حاسمة من تاريخ معركتنا الوطنية التي نعول فيها كثيراً على الدبلوماسية اليمنية لتأمين دعم دولي متكامل لمعركة الخلاص التي انتظرها شعبنا طويلاً». وأضاف «نحن اليوم في حاجة إلى تكتيف الجهود



في الداخل والخارج من أجل تأكيد جهوزية الدولة اليمنية، وكفاءتها في استيعاب المساعدات الإنسانية والسفن التجارية، وإنهاء التهديد الإرهابي». انظر: (الرئاسة اليمنية تشير إلى احتمال قريب للخلاص من الحوثيين)، منشور في موقع صحيفة: (الشرق الأوسط)، بتاريخ: 24/2/2025م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/XB0tF>. وانظر: (العلمي يؤكد جهوزية القوات المسلحة لخوض معركة الخلاص)، منشور في موقع صحيفة: (الشرق الأوسط)، بتاريخ: 23/2/2025م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/8wu2h>.

21. انظر تصريحات الرئيس ترامب في: (ترامب: سنتوقف عن قصف اليمن ولدينا إعلان كبير قبل زيارة المنطقة)، منشور في موقع: (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات، بتاريخ: 6/5/2025م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/BAskM>.

22. انظر: (عُمان تعلن اتفاقاً لوقف النار بين أميركا والحوثيين)، منشور في موقع: (صحيفة الشرق الأوسط)، بتاريخ: 6/5/2025م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/gLd8E>.

23. انظر: (ترامب: أحترم وعود الحوثيين وقد أظهرنا شجاعة كبيرة)، منشور في موقع: (الجزيرة نت)، بتاريخ: 8/5/2025م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/yvdh7>.

24. انظر: (هل ينسحب اتفاق واشنطن والحوثيين على استهداف مصالح إسرائيل؟)، منشور في موقع: (الجزيرة نت)، بتاريخ: 7/5/2025م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/VwsyV>.

25. أسقط الحوثيون طائرات أمريكية عدة من طراز MQ-9 ريبر واستمروا في إطلاق النار على السفن البحرية في البحر الأحمر،

بما في ذلك حاملة طائرات أمريكية، كما أن الضربات الأمريكية استنزفت الذخائر والأسلحة بمعدل بلغ نحو مليار دولار في الشهر الأول وحده. ولم يساعد الوضع القائم أن طائرتين من طراز F/A-18 سوبر هورنت بقيمة 67 مليون دولار لكل منهما من حاملة الطائرات الأمريكية الرئيسية، سقطتا عرضياً في البحر أثناء تنفيذ ضربات ضد الحوثيين». انظر: (ماذا أعلن ترامب فجأة النصر على ميليشيا الحوثي؟)، تقرير من إعداد: هيلين كوبر، وجريج جافي، وجوناثان سوان، وإريك شميث، و ماجي هابر مان، منشور في موقع صحيفة (نيويورك تايمز)، بتاريخ: 12/5/2025م، متاح على الرابط: <https://www.nytimes.com/2025/05/12/us/politics/trump-houthis-bombing.html>

26. انظر: (غارات على اليمن.. الولايات المتحدة تعزز حضورها العسكري في الشرق الأوسط)، منشور في موقع: (العربي نيوز)، بتاريخ: 2/4/2025م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/MS7ZD>.

27. انظر: (ماذا أعلن ترامب فجأة النصر على ميليشيا الحوثي؟)، مرجع سابق.

28. انظر: («تم تحذيركم».. وزير دفاع أمريكا يشعل تفاعلاً بتدوينة مباشرة وجهها إلى إيران)، منشور في موقع: (سي إن إن بالعربية)، بتاريخ: 1/5/2025م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/vZHUw>.

29. انظر: («ترومان» تغادر الشرق الأوسط بعد الاتفاق الأميركي مع الحوثيين)، منشور في موقع: (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات، بتاريخ: 16/5/2025م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/Qw7ki>



Gulf Research Center

Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net



Gulf Research Center Foundation Geneva

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel: +44-1223-760758
Fax: +44-1223-335110



Gulf Research Center Foundation Brussels

Avenue de
Cortenbergh 89
4th floor, 1000
Brussels
Belgium

